بناء على رغبة سامية من سمو أمير البلاد

الغانم: الكويت تستضيف مؤتمر رؤساء البرلمانات الخليجية في الثامن من يناير المقبل

■ العدساني: غير مقبول محاولات الحكومة ارهاب الشعب وتخويفه من الاوضاع الاقتصادية

عيسى الكندري مترئسا جانبا من الجلسة

■ عادل الدمخي: سبب المشكلة الاسكانية هو صراع الشركات علي من يأخذ جزءا اكبر من الكيكة

ابتسامة وزارية

■ فهاد: الجراح شكل لجنة للتحقيق بالتعسف أثناء القبض على المتهمين في قضية دخول المجلس

الدمخي خلال مداخلته

واطراف يتحركون حاليا عن طريق بعض النواب بهدف تعديل نظام الممارسة البرلمانية عن طريق تعديل طريقة الاستجوابات.

خالد الشطي :اجدد التهنئة للاخوة المسيحيين وكذلك المسلمين بعيد ميلاد السيد المسيح عليه السلام ..لابد من تفعيل قانون الوحدة الوطنية ضد كل من تسول له نفسه العبث بنسيج المجتمع الواحد وان يكون تطبيق القانون بمسطرة واحدة دون انتقائية ..لدينا قوانين جائرة وتقف ضد الحريات عندما تعاقب الاشخاص علي افكارهم وهذا لا يجوز لاننا نريد ترسيخ الدولة المدنية في الكويت عن طريق حمايتنا من سطوة المتطرفين واتباع التيارات الدينية فغير معقول ان تكره النساء علي الحجاب ونرفض ان يكون هناك وصي علي معتقداتنا ..نطالب وزارة الداخلية بملاحقة من دعموا الارهابيين في سورية والعراق وغير مقبول ان يعودوا ويندمجوا في المجتمع دون حساب ولا عقاب.

احمد الفضل :السلطتان التشريعية والتنفيذية يعملان علي اقرار تشريع متطور يقفز بالرياضة الكويتية.

رياض العدساني :غير مقبول محاولات الحكومة بارهاب الشعب وتخويفه من الاوضاع الاقتصادية واوكد بان اقتصاد الكويت متين واحتياطي الاجيال القادمة فوق الممتاز ..يوجد لدي الدولة ارباح محتجزة ببعض المؤسسات والهيات تقدر ب٢٠ مليار اذا تم تحصيلها تغنينا عن موضوع الاقتراض الذي يتجون له للاقتراض ٢٥ مليار ..وزير المالية مطالب باحالة الوثيقة الاقتصادية الي مجلس الامة وتحذر الحكومة من المضي في سياسة معالجة اختلالاتها عن طريق جيوب المواطنين.

المجلس ينتقل الي بند مناقشة خطة الحكومة واجراءاتها في توفير مساكن للمواطنين .

عادل الدمخي :سبب المشكلة الاسكانية هو صراع الشركات علي من ياخذ جزءا اكبر من الكيكة ..تجار جدد يدخلون من الباطن يريدون الاستيلاء علي المناقصات والفساد ينتشر بالبلد والسبب في المتنفذين واصحاب العمولات.

عيسى الكندري بصفته رئيس الجلسة :اتمني لو يكون الاخ جمعان معنا فهو مسجل للحديث.

الجلسة مهددة بفقدان النصاب.

استراحة لادراء الصلاة.

الجلسة تعود بنصاب غير مكتمل، ورئيس الجلسة عيسى الكندري يرفعها الى يوم 9 يناير .

وعقب رفع الجلسة اعلن النائب محمد الدلال عن تقديم طلب موقع من 12 نائبا لعقد جلسة خاصة يوم الأحد الموافق ٧ يناير المقبل لمناقشة قضية احتجاز النواب.. لكن النائب عادل الدمخي عاد وأعلن تعديل الموعد إلى 19 يناير .

وبين الدلال في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن هناك مخالفات في النصوص المتعلقة بالحصانة البرلمانية، بالرغم من اتفاق السلطتين على عضوية النواب المحكومين.

ورأى أنه من المؤسف عدم مناقشة طلب النائب د. عادل الدمخي من قبل أعضاء اللجنة التشريعية، موضحا «سعينا إلى تقديم طلب بصفة الاستعجال لمناقشة قضية احتجاز النواب على هامش جلسة اليوم ولكن لم نتمكن من ذلك».

واضاف الدلال «تقدمنا بطلب عقد الجلسة الخاصة على اعتبار انه يجب التعامل مع قضية حبس النواب بشيء من الأهمية».

واكد أن هناك اطرافا محسوبة على الحكومة عرقلت مناقشة قضية احتجاز النواب، معتبرا ان عدم حضور اللجان هو تعطيل أعمال المجلس.

واشار الدلال إلى أن الحكومة لديها استحقاقا كبيرا في حضورها للجلسة الخاصة، موضحا «إن لم تحضر الجلسة فإن هذا دليل على سعيها للتصعيد».

وفيما يتعلق بمناقشة الخطاب الأميري قال الدلال إن الحكومة لم تلتفت إلى ملاحظات النواب وعليها إعادة النظر في تعاطيها مع الخطاب الأميري، كما أن على مجلس الأمة أن يكون أكثر جدية في بحث المشاكل التي تهم المواطنين.

وقدم طلب عقد الجلسة الخاصة 12 نائبا هم محمد الدلال ود. عادل الدمخي وحمدان العازمي وعبدالله فهاد وأسامة الشاهين ونايف المرداس وشعيب المويزري ود. عبدالكريم الكندري ورياض العدساني ومحمد هايف وعبدالوهاب البابطين وناصر الدوسري.

ونص الطلب على الآتي:

قام عضو مجلس الأمة د. عادل الدمخي عبر تقديم رسالة بطرح قضية عدم صحة القبض والاحتجاز لنواب مجلس الأمة د. وليد الطبطبائي ود. جمعان الحربش ومحمد المطير وذلك بناء على حكم قضائي نهائي ولكن ليس باتا على نحو مخالف للدستور واللائحة الداخلية للمجلس.

وقد قرر مكتب المجلس إحالة رسالة د. عادل الدمخي للجنة التشريعية لإبداء الرأي إلا انه مع الأسف لم تتمكن اللجنة التشريعية من الاجتماع وتوفير النصاب القانوني للبت في موضوع الإحالة المقررة من مكتب المجلس نظرا لامتناع عدد من أعضاء اللجنة عن حضور الاجتماع المقرر للجنة ثم تصريحاتهم المؤسفة لاحقا والمخالفة للدستور والقانون بعدم المشاركة في أي اجتماع آخر يناقش موضوع القبض أو احتجاز النواب.

ونظرا لخطورة ما آل إليه امر بحث ومناقشة موضوع القبض والاحتجاز لعدد من نواب مجلس الأمة ومن جانب آخر عدم تمكن اللجنة التشريعية من القيام بواجباتها القانونية، لذا وانطلاقا من نص المادة 72 من اللائحة الداخلية للمجلس نطالب بعقد جلسة خاصة لبحث موضوع قبض واحتجاز أعضاء مجلس الأمة في حال صدور أحكام ابتدائية أو نهائية ولكن غير باتة وكذلك في ضوء عدم صدور قرار من المجلس بإسقاط العضوية عن الأعضاء مع مناقشة حدود رفع الحصانة البرلمانية على الأعضاء اثناء عضويتهم في ضوء نصوص الدستور واللائحة الداخلية وعلى وجه الخصوص الإجراءات التنفيذية من أجهزة السلطة التنفيذية والصادرة بحق أعضاء مجلس الأمة الحاليين د. جمعان الحربش ود. وليد الطبطبائي ومحمد المطير على أن تعقد الجلسة الخاصة يوم الأحد المقبل الموافق 2018/1/7.

من جانبه أكد النائب د. عادل الدمخي أن طلب عقد جلسة خاصة يوم 16 يناير المقبل لمناقشة حبس النواب جاء من منطلق انه لا يجوز حبس النواب إلا بحكم قضائي بات وأن القضية ليست قضية النائبين الحربش والطبطبائي إنما تتعلق بهيبة مجلس الأمة.

وحذر الدمخي في تصريحات بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة الحكومة من عدم الحضور ، مشيرا إلى انه فيح ال عدم حضورها سيتم أيضا مناقشة السياسة العامة للدولة و«سنذهب إلى ابعد مدى وسنصل إلى حد المساءلة لأن هذا الموضوع يتعلق بتاريخ الكويت وأعضاء البرلمان ولن نسمح لأحد بتجاوز طلباتنا».

وقال الدمخي إن الرسالة التي تقدم بها كتبت من أجل أن تعرض على المجلس وأنه وافق على تحويلها إلى اللجنة التشريعية من باب بذل السبب، ولكن بعض أعضاء اللجنة أكد عدم حضوره ومناقشة الرسالة ، مشيرا إلى أن اللجنة التشريعية ملك للشعب الكويتي وليست ملك النواب.

وبين الدمخي أن هناك أكثر من رأي قانوني أكد أن حبس النواب مخالف للدستور لعدم وجود حكم بات ، وأن احتجاز النواب يعتبر تعديا من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

على صعيد منفصل أكد النائب عبدالله فهاد أن نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح شكل لجنة للتحقيق في الممارسات غير القانونية والتعسف أثناء القبض على المتهمين في قضية دخول المجلس.

واوضح فهاد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة ان الجراح شكل هذه اللجنة بناء على طلبي وهذا يدل على احترامه للدستور والقانون، وأن نتائج عمل اللجنة ستعلن خلال أسبوعين.

واضاف فهاد أن احتجاج النواب والشباب الذي أدى إلى حبسهم، ليس بدعة وتمت ممارسته في كثير من البرلمانات.

وأشار إلى أن «هم الشباب والنواب المحبوسين عالية عندما زرناهم واستمعنا إلى بعض همومهم» مؤكدا أنه لن يتوانى عن متابعة هذه القضية وستكون الشغل الشاغل خلال الفترة المقبلة.

واعتبر فهاد أن بعض القيادات في الداخلية لا تريد لهذا البلد خيرا، مشيرا إلى أن تصرفات هؤلاء لا تستقيم مع منهج وزير الداخلية .

وفي سياق آخر قال فهاد إن وزير الداخلية يتحمل مسؤولية الظلم الذي يعاني منه البدون بسبب إجراءات الجهاز المركزي لمعالجة قضية المقيمين بصورة غير قانونية.

أحاديث جانبية

بين المجلس والحكومة